

□ الفصل الخامس □

الصفوة والقوة

أولاً: الصفوة:

كل علماء الاجتماع، متفقون على أن دراسة الصفوة تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي، لأن تناول مفهوم الصفوة بالبحث يحتاج لبحث مجموعة أخرى من المفاهيم ذات العلاقة مثل: القوة، والفئة الحاكمة، هذه المفاهيم التي أصبحت تمثل ثقلًا وموضوعاً في كتابات علم الاجتماع السياسي. وفي المقابل نجد أن تحليل مفهوم الصفوة يعنى تحليل بناء القوة في المجتمع، بحيث نتمكن من التعرف على سلوك الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وهل هي تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية، أم هي تسهم في تنمية المجتمع؟

فدراسة الصفوة، تمدنا بالقدرة على إلقاء نظرة شاملة وفاحصة على النظم السياسية، والسلوك السياسي، والقوة السياسية، والفكر السياسي بصفة عامة، لأجل ذلك نجد أن بعض علماء الاجتماع والسياسة يذهبون إلى الاعتقاد بأن علم الاجتماع السياسي في حقيقته، دراسة للصفوات في علاقتها وصلتها بالظواهر السياسية الأخرى⁽¹⁾.

إن دراسة الصفوات تبوأ مكاناً مميّزاً في أبحاث علم الاجتماع والعلوم السياسية، إظهارها النظرى في ذلك دراسات «باريتو وموسكا وميلز»، إذ تناول هؤلاء بالدراسة تلك الصفوات التي كانت تسيطر على مقدرات الشعوب في عصرهم، ومن هنا عدت دراستهم بمثابة الأساس الذى انطلقت منه الدراسات المختلفة في هذا الميدان.

وقد أكد بوتومور على أن مصطلح الصفوة لم يستخدم استخداماً واسعاً في الكتابات الاجتماعية والسياسية والأوربية بوجه عام، إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وفي ثلاثينيات القرن العشرين في بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، وذلك

1- محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1996، ص 327.

حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظريات السوسولوجية للصفوة، وعلى الأخص تلك التى فضحتها كتابات «باريتو»⁽¹⁾.

تعريف الصفوة:

عرّف قاموس علم الاجتماع الصفوة بأنها جماعة من الأشخاص، يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين، ويستخدم المصطلح بالتحديد، للإشارة إلى النفوذ الذى تمارسه هذه الجماعة، وبخاصة القلة الحاكمة فى مجال محدد⁽²⁾.

وهناك تعريف آخر يشير إلى الصفوة باعتبارها أى جماعة من الأفراد معروفة اجتماعياً، وذات خصائص لها قيمة محددة كالمقدرة العقلية، أو القوة الأخلاقية التى تؤدى إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ، وتشير كلمة الصفوة إلى الأقلية أو القيادات فى الميادين المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية، وهى تلك الجماعات التى لها سلطة اتخاذ القرار فى تلك المجالات.

«جاروشيه» عالم الاجتماع الفرنسى عرّف الصفوة بأنها تضم أشخاصاً وجماعات، يشاركون بوساطة القوة التى يمتلكونها أو التأثير الذى يمارسونه، فى صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو بالأفكار والإحساسات والمشاعر التى يبدونها، أو التى يتخذونها شعاراً لهم.

نتيجة للتعريفات المختلفة لمفهوم الصفوة، دعت الحاجة إلى استخدام مفهوم أكثر دقة، لأن مفهوم الصفوة يستخدم الآن، بشكل عام وشمولى للإشارة إلى الجماعات الوظيفية التى تتمتع بمكانة اجتماعية مميزة فى المجتمع، بصرف النظر عن الأسباب التى دعت لذلك، فدراسة الصفوات معتمدة على المعنى السابق، حيث تعتمد على حجم الصفوة وأعدادها وعلاقتها فيما بينها، ثم علاقتها بالجماعات التى تسلمها مقاليد القوة السياسية، وهذه الجوانب تعدّ ذات أهمية علمية فى دراسة التغيرات التى تمس البناء الاجتماعى ككل، بالإضافة إلى مسألة انغلاق وانفتاح الصفوات على المجتمع التى تعدّ مهمة جداً.

1- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، القاهرة، دار الجبل، 1972، ص 1.

2 - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 154.

مفهوم الصفوة عند «باريتو» :

عند «باريتو»، الصفوة تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعاً من الاستعدادات البارزة في ميدانهم، أو أنشطة أخرى ذات علاقة، أى أن لهم صفات خاصة، ويدخل فى نطاق الصفوة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية، يحقق نجاحاً بارزاً لبقية أفراد المجتمع.

فالصفوة بالنسبة لـ «باريتو»، تتكون من أعضاء متميزين فى المجتمع، لهم صفات خاصة تمنحهم القوة والسلطة⁽¹⁾ وطبقاً لهذا المفهوم، ليس من الضروري أن يكون الانتماء إلى الصفوة وراثياً، لأنه ليس فى جميع الأحوال يحمل الأبناء صفات الآباء، ولهذا تحمل صفوة جديدة محل القديمة تأتى من مختلف فئات المجتمع، وهذا هو الذى يضيف نوعاً من التوازن فى النسق الاجتماعى. وهذه الحركة المستمرة، هى التى تساعد على إحداث عملية التغير الاجتماعى، لأنها تعمل على أساس النشر المستمر للأفكار المختلفة. المأخذ على مفهوم الصفوة عند «باريتو» هو أنه عدّ دورة الصفوة لازمة للمجتمع، لكى يتمكن من أداء وظائفه بشكل عادى وسليم.

«موسكا» يرى أن الصفوة تتكون من أقلية من الأشخاص الذين يمسكون السلطة فى المجتمع، هذه الأقلية تتمثل فى طبقة اجتماعية حاكمة أو مهيمنة، فأعضاء الصفوة المسيطرة تربط بينهم علاقات أولية، وهو ما يضمن لها وحدة التفكير والتميز. وباعتبار أن الصفوة لها امتيازات اقتصادية ولديها القوة والسلطات السياسية، فهى تقوم بالتأثير الثقافى على الغالبية غير المنظمة. من هنا كان لها دور مهم فى عملية التغير الثقافى.

وعلى الرغم من أن الصفوة متجانسة بشكل عام، إلا أنها من ناحية أخرى، نجدها متدرجة، لأننا فى غالب الأحيان نجد لها عدداً قليلاً من الأشخاص، يتمتعون بأكبر قدر ممكن من السلطة بالنسبة لغيرهم، وهو ما يسمى باللب المسير أو النواة المسيرة التى تلعب دور الزعامة فى الصفوة نفسها. من هنا نجد أن «موسكا» يصل فى تعريفه للصفوة إلى النتيجة التى تقول: إنه بالإمكان بناء تفسير كامل للتاريخ انطلاقاً

1- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، الدوحة، دار قطرى بن الفجاءة، 1988، ص 77.

من تحليل الصفوة القيادية، فالتاريخ كما يبدو لـ «موسكا»، وهو رائد من رواد المنهج التاريخي، يتسم بالنشاط والحيوية أثناء تحقيق الصفوة التي بيدها السلطة لمصالحها ونشر أفكارها⁽¹⁾.

أما «ميلز» فقد سار على نهج «موسكا» عند تناوله للصفوة، إلا أنه اختلف عنه في أن «موسكا» يرى أن طبقة الصفوة تشكل طبقة اجتماعية، في حين الصفوة عند «ميلز» تتجمع لكي تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع.

أما الصلات أو العلاقات التي تربط الصفوات فيما بينها، فهي المصالح العامة والمصالح المادية والتشابه في الأفكار والمعتقدات والأصول الاجتماعية ومصادر التعليم المتشابهة والعلاقات الاجتماعية القائمة على المودة والتزواج، فمثل هذه العلاقات تدعم بطريق مباشر المصالح المشتركة بينهم.

من أهم إسهامات «ميلز» في دراسة الصفوات هي أنه: تمكن من تناول مفهوم الصفوة والطبقة الاجتماعية بالتحليل، الذي بدوره فتح المجال أمام البحث في علم اجتماع القوة، وأعطى دفعة قوية إلى البحوث الأميركية في هذا الميدان، لذلك عدّ «ميلز» من العلماء الذين مهدوا لخروج علم اجتماع القوة والصفوات. وأخيراً نجد أن كل البحوث اللاحقة التي تناولت القوة والصفوات قد جاءت متأثرة بآراء «ميلز».

طبيعة الصفوة وجوهرها:

الصفوة باعتبارها أقلية من الشعب، بيدها اتخاذ القرارات التي لها تأثير فعال على حياة المجتمع، هذه القرارات لها من الشمول بحيث إنها تنال بالتأثير كل مظاهر الحياة في المجتمع، والأقلية الحاكمة تصل إلى امتلاك القوة إما بواسطة زيف الانتخاب العادي، أو قد تحصل على القوة نتيجة لاحتكارها لموارد الإنتاج وسوق العمل في المجتمع. أما في المجتمعات الحديثة فإن الأقلية المسيطرة تضم أولئك الذين اختيروا عن طريق زيف الانتخاب التقليدي لشغل مواقع القيادة، لأن هذا الكسب الانتخابي لا يتم وفق الطرق الديمقراطية، لأنه في الأنظمة التقليدية، يكون الترويج لسيطرة الناخبين على المنتخب خديعة كبرى، فالمنتخب يملك كل المقدرات بما فيها الناخب نفسه، وهو بذلك يكون قد ضمن نتيجة الانتخاب.

1- محمد السويري، علم الاجتماع السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 65.

فالصفوة، نتيجة لما تتمتع به من حسن تنظيم وتماسك ومالديها من أساليب، تجعل في كل الأحيان، الأغلبية خاضعة لها، وهذا المبدأ شائع في دراسة العلاقات السياسية في المجتمعات ذات الحزب والأحزاب السياسية، أى فى أنظمة الحكم التقليدية القائمة على نظرية التدجيل والتمثيل.

ويؤكد «ميلز» أن سيطرة وضبط الأقلية بواسطة الأغلبية، من الأشياء التى يصعب تحقيقها، وهذا ما يؤكد قوله: «لقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت للحيلولة دون الأوليجاركية أو لمنعها، وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة⁽¹⁾ فإن القوانين هى التى تتجه نحو الضعف تدريجياً، وليس القادة». . . فالجماهير فى الأنظمة التقليدية تفتقد النظام الذى يمكنها من محاسبة القادة، بعكس الحال فى النظام الجماهيرى، وكذا فضلاً عن افتقادها للقوة الحقيقية التى تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع.

هذا وقد ميّز كتاب الصفوة بين مستويين داخل الصفوة، على الرغم من اختلافهم فى هذا التمييز بين المستويات العليا والدنيا للصفوة، وأهمية هذا التمييز تكمن فى أنهم قدموا من خلاله، محاولة تضع فى الاعتبار تلك الاختلافات من حيث درجة ونمط النفوذ الذى يكون لكل عضو من أعضاء الصفوة.

فالشريحة الدنيا قد تكون الوسط بين الحاكم والمحكومين، حيث إنها تقوم بتوصيل المعلومات إلى جانب الإقناع بسياسة الصفوة، زد على ذلك أنها قد تكون مصدراً لتزويد الصفوة العليا بأعضاء جدد كلما تطلب الأمر ذلك. ويوضح «موسكا» ذلك بقوله: «فى غالب الأحيان تقف وراء الشريحة الأعلى من الطبقة الحاكمة، شريحة أخرى أكثر عدداً، تتمتع بجميع القدرات والإمكانات للقيادة فى الدولة، بدونها يستحيل قيام أى نوع من التنظيم الاجتماعى»⁽²⁾.

أما الشريحة العليا من الصفوة فلا تقوم بالدور الأساسى على أساس أنها صاحبة القرار، وذلك نظراً لعدم الكفاية فى القوة والعدد، فاختلف مهام القيادة مهم جداً داخل المجتمع، فمثلاً نجد أن القادة يقومون بمناقشة التشريعات والقرارات، وشرحها

1- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 110.

2- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، مرجع سابق، ص 117.

وتوضيحتها لبقية أفراد المجتمع، في حين يلعب بعضهم دوراً محدداً ومرسوماً لهم، ويمثل هؤلاء في الغالب، الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة، ويكون داخل هذه الشريحة الخطباء المهرة والكتّاب والصحفيون البارزون وغيرهم، ممن يتمتع بقدره فائقة على تشكيل الأفكار، وصياغتها وطرحها على الناس للإقناع.

الاتجاهات النظرية في فكرة الصفوة:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه التنظيمي:

هذا الاتجاه يقوم على فكرة رئيسية، مؤداها أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة، وذلك لمالها من قدرات تنظيمية، وبما لها من حنكة في تقدير مصادر القوة في المجتمع، أي أن الصفوة حسب وجهة نظر «موسكا»، تشكل جماعة محددة العدد، ولكنها تتمتع بقدرات تنظيمية لا توجد عند الجماعة الكبيرة.

بالنسبة لوسائل الاتصال بين أفراد الصفوة، فتعدّ بسيطة، كما أن فرص الاتصال فيما بينهم بسيطة أيضاً، وهذا يؤدي بالصفوة إلى صياغة سياستها بشكل أسرع ويجعلها متماسكة داخلياً ضد أي تهديد خارجي، زد على ذلك أنها قادرة قدرة فائقة على الاستجابة للمتغيرات التي تحيط بها.

في دراسة «ميلز» للحزب الاشتراكي الألماني توصل إلى استنتاج مؤداه: أن جميع التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نمواً كبيراً في أجهزتها الإدارية، مما يعمل على تقليص الديمقراطية داخل الحزب، وذلك على الرغم من أن مثل هذه التنظيمات الحزبية تعتنق أيديولوجيات تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية.

وتناول «ميلز» العلاقة بين الصفوة والجماهير، فالقادة يتقلدون مراكز القوة ويصبحون جزءاً مكماً للصفوة، فيدعم القادة أوضاعهم ولو كان ذلك على حساب التنظيم. لأجل ذلك نجد أن الزعيم الذي بيده السلطة وقد تعود على ممارستها، يجد التخلي عنها صعباً. هذا مع العلم أن ممارسة القوة تحدث تحولاً نفسياً في شخصية القائد، يجعله يبالغ في كثير من الأشياء، يصل به إلى حد الادعاء بأنه صاحب الفضل في هذا التنظيم أو ذاك.

فالأقليات الحاكمة في النظم التقليدية تسعى دائماً إلى التلويح بالعدوان الخارجي،

حتى تكفل قدرًا من الوحدة الداخلية الدائرة في فلكتها، لمواجهة هذه الأخطار، وترى أية معارضة لها أنها تستهدف تخريب المجتمع وتعمل من أجل الصالح الخارجى.

الاتجاه الثانى: وهو الاتجاه السيكولوجى:

من رواد هذا الاتجاه هو «باريتو»، حيث قام بتحليل للصفوة يتسم بالشمول، فأعطى للصفوة مفهوماً يقترب من مفهوم الطبقة الحاكمة على غرار «كارل ماركس»، لأن نظرية الصفوة عنده تعدّ جزءاً أساسياً من علم اجتماع جديد، حاول إقامته، واستند فى ذلك إلى أبعاد سيكولوجية بحتة. فالصفوة عنده ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يرى «ماركس»، ولا هى تعتمد على قوتها التنظيمية كما يرى «موسكا» و«ميلز»، ولكنها نتيجة لتلك الخصائص التى اكتسبتها الإنسانية عبر التاريخ.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الاقتصادى:

من رواد هذا الاتجاه «جيمس برنهام» الذى حاول أن يزاوج بين النظرية الماركسية فى الطبقة الحاكمة، واتجاه كل من «باريتو» و«موسكا» و«ميلز» بوصفه يعبر عن أيديولوجية برجوازية، فنجده قد أوضح بأن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تكون السيطرة فيه للصفوة إدارية لها مهمة إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية⁽¹⁾.

«برنهام» استعان بكتاب الصفوة فى صياغة فروضه الأساسية منها: أن السياسة ماهى إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصغيرة فى كل المجتمعات هى تلك الجماعة التى تتولى وتقوم باتخاذ القرار السياسى، كذلك استعان بها فى تحليل عملية التغير الاجتماعى. على أية حال نجد أن «برنهام» قد تأثر بالنظرية الماركسية عند تفسيره للأسس التى تستند إليها الصفوة، أى أن التحكم فى وسائل الإنتاج يعطى الصفوة الوضع المسيطر فى المجتمع، فنجده يقول: «إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التى تحصل على الدخول»⁽²⁾.

1- نيقولا ميتاشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرين، القاهرة، دار المعارف، 1970، ص 113.

2- المصدر السابق، ص 114.

الاتجاه الرابع: وهو الاتجاه النظامي:

وهو يرى أن الصفوة هي نتاج لذلك الطابع النظامي الذي يسيطر على المجتمع الحديث، وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامي عام، وهو الوضع الذي يؤدي إلى بروز منظمات ذات مكانة هامة في المجتمع وتتبع عنها القيادة في البناء الاجتماعي. وهذا ما يراه «ميلز»، عندما أكد على أن القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة كالشركات والمؤسسات العسكرية.

تصنيف الصفوات:

إن مصطلح الصفوات - بشكل عام - شائع الاستعمال لدى علماء الاجتماع بدل الصفوة، وذلك يدل على أن هناك صفوات مختلفة مهما كانت طبيعة العلاقات التي تقوم عليها. وباعتبار أن الصفوات تتركز حول السلطة والتأثير، فقانون السلطة والتأثير هذا هو الذي استخدمه «ماكس فيبر» ليميز بين السلطات الثلاث: السلطة التقليدية والسلطة الشرعية والسلطة الكارزمية⁽¹⁾. وفي ظل تقسيمات «ماكس فيبر» هذا استطاع الباحثون أن يميزوا ويبرزوا مجموعة من أنواع الصفوات، وهي:

الصفوات الكلاسيكية: وهي تلك التي تمتعت بسلطة انبثقت عن عقائد دينية أو من بنية اجتماعية لها تاريخ موغل في القدم. من هنا عدت أي صفوة لها طبيعة أرستقراطية هي صفوة تقليدية. وفي العادة نجد أن الصفوات التقليدية في الغالب، تتكون من أشخاص لهم تاريخ طويل وفي الغالب يكون متوارثاً، كما هو الحال في الصفوات الدينية وهي التي تقوم السلطة فيها على احترام بعض الحقائق الشائعة بين الناس.

الصفوة التكنوقراطية: تقوم السلطة في هذه الصفوة على قاعدة الانتخاب أو التعيين وفقاً للقوانين المعمول بها، أو عن طريق الاعتراف بالكفاءة وفقاً للمعايير المعمول بها، فالصفوات في هذا النوع، باعتبار أن سلطتها شرعية، فهي ذات سلطة وتأثير، ولها مراكز القيادة في الوظائف الإدارية دائماً. وهي تلك التي تستمد سلطتها مما تملكه من موارد اقتصادية، وهذا النوع من الصفوات بامتلاكها للثروة تتمكن من

1- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

ممارسة قوة الضغط على الصفوات الأخرى، وهي بذلك تنفرد بسلطة اجتماعية واسعة النطاق، وهذا النوع من الصفوات - وللأسباب السالفة الذكر - نجد أن أعضائها وقراراتهم لها تأثير فاعل فى مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً فعالاً فى عملية التغيير الاجتماعى سلباً أم إيجاباً.

الصفوة الكارزمية: وهى تلك التى يتصف أفرادها أو أعضاؤها ببعض الصفات الروحية، وهى تلك الصفات التى لاعلاقة لها بمكانة الفرد الاجتماعية، ولا بما تمتلكه من ثروة، وإنما مردها لما لهم من مقدرة للقيام بأعمالهم بكفاءة عالية، وفى مثل هذه الصفوات كثيراً ما يحدث أن تمتد السلطات الكارزمية من القائد إلى أولئك المحيطين به.

الصفوة الأيديولوجية: وهى تلك التى تنمو حول أفكار ذات طبيعة أيديولوجية معينة، وهى تتكون من أشخاص يشتركون فى مفهوم أيديولوجى فكرى واحد، كما أنهم يعملون على نشر هذا الاتجاه والدفاع عنه. هذه الصفوة ليست بالضرورة أن تكون لها سلطة رسمية، فهى صفوات ذات تأثير فعال، حتى إن لم تكن لديها قوة. وباعتبار أن الصفوات الأيديولوجية من الصفوات ذات التأثير، فهى تسعى جاهدة فى جل الأوقات إلى إحداث تغييرات تاريخية معتبرة ربما تتعلق بحركة التاريخ نفسها.

الصفوات الرمزية: وهى تلك التى تتكون من أشخاص ينظر إليهم على أساس أن لهم قيمة رمزية، فالزعماء والأبطال - على سبيل المثال - يرموزون إلى قيم وأفكار ينظر إليها الناس على أنها أفكار جديرة بالاهتمام، وأنها جديدة وحية وتعبر عن أحوالهم.

إلى جانب هذه الصفوات هناك أيضاً - على سبيل المثال - الصفوات العسكرية والثقافية وغيرها.

لقد كان للنظريات المفسرة للصفوة إسهام بارز فى إظهار وبلورة تراث علم الاجتماع السياسى، وعدّ مفهوم الصفوة من المفاهيم الأساسية، ليس فى علم

الاجتماع السياسى فقط، بل فى علم الاجتماع بصفة عامة. كما نجد أنها قد أسهمت إسهاماً أساسياً فى فهم علم الاجتماع بصفة عامة. كما يمكننا النظر إلى هذه الإسهامات باعتبارها إسهامات نقدية للنظم الأوربية التى تدعى الديمقراطية، ومن منا يستطيع أن يتجاهل ذلك الدور الذى لعبته أفكار «باريتو» و«موسكا» و«ميلز» فى نقد الديمقراطية الغربية، وماتودى إليه من تحكم لقلّة من الناس، كما أنها أوضحت لنا الأساليب المختلفة التى تستخدمها هذه الأنظمة فى استمرار تحكم القلّة فى إعادة إنتاج نفسها على نحو يفرغها من مضمونها.

إن ربط بناء القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية من وجهة نظر تقديمية، قد يساعد على تسهيل الصياغة الإجرائية لدراسة بناء القوة أو بناء الصفوة فى المجتمعات. هذا من ناحية، ولكننا إذا أرجعنا القوة إلى مصادرها الأساسية وامتلاكها أصحابها الحقيقيون وهم عامة الشعب، فإنه بالإمكان إحداث تغييرات اجتماعية أساسية وإيجابية فى البناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل المجتمعات.

* * *

ثانياً: القوة:

إن تعريف القوة من المشكلات التى أثير حولها الكثير من الجدل بين الباحثين فى الوقت المعاصر، وذلك نتيجة لتداخل بعض المفاهيم الأخرى معها، مثل: السلطة، والنفوذ، والإجبار، والقهر.

ومفهوم القوة يعدّ من المفاهيم الرئيسية فى العلوم الاجتماعية، فبعض العلماء يذهب إلى الاعتقاد بأن أى فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة، وأن كل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها معادلة للقوة، فالقوة على أية حال تتخلل أى مجتمع من المجتمعات. وقد استخدم مفهوم القوة من قبل بعض الفلاسفة لإجلاء الغموض وفهم الضوابط الاجتماعية التى يرفضها النظام الاجتماعى، الذى يصبو إلى جمع شتات الناس وإقامة النظام السياسى.

فالقوة عند كل من «ماركس» و«ماكس فيبر» و«بارسونز» هى القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات لها صفة الالتزام تظهر لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع.

فهي قدرة اجتماعية لأن الأفراد يمتلكون القوة باعتبارهم أعضاء في المجتمع، فهي - أى القوة - يجب أن ترتبط بوضع اجتماعى يشكله الفرد فى المجتمع أو الجماعة التى ينتمى إليها ونتيجة لأن ممارستها تتم داخل تنظيم محدد، فهي تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات كالمهارة والذكاء والثروة، لأن هذه الإمكانيات هى التى تخلق المكانة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعى، وبالتالي تتحول إلى قوة. وممارسة القوة هذه قد تكون بشكل فردى، مثل: الرئيس، ورئيس مجلس الوزراء، أو من خلال هيئة، أو مؤسسة كمجلس الشيوخ، أو النواب. . وأخيراً أصبح بالإمكان أن تمارس بشكل جماعى، كما يحدث فى المؤتمرات الشعبية الأساسية. وباعتبار أن القوة هى القدرة، فقد نجد أحياناً أن القوة موجودة ولكنها لا تمارس لسبب أو لآخر، وإلا بماذا تفسر غياب العديد من الناس عن جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية؟

فإذا ما عددنا الفعل الاجتماعى هو جوهر القوة، فالذى يوضح هذا الجوهر إذن هو القرارات التى تمارس عليها، فإلزامية هذه القرارات هى التى تجلب الغموض عن الطابع الاجتماعى للقوة. والتزامية القرارات تعنى أن الأطراف المتلقية لهذه القرارات سوف تقبلها وتعمل على تنفيذها، فقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية - على سبيل المثال - هى ملزمة التنفيذ من كل اللجان الشعبية ولامجال للاعتراض على تنفيذها بعدما تمت صياغتها. فالقوة باعتبارها عملية لصنع القرار السياسى، فلا بد لهذا القرار من أن تكون له أبعاد مختلفة، لأن القرارات الصادرة تشمل جل المجالات سواء أكان منها السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية. فتأثير القرارات قد يكون له دور واسع بحيث يحدث تغيرات واسعة النطاق، كذلك القرارات التى صدرت عن المؤتمرات الشعبية بخصوص التحول إلى الإنتاج والبنية التعليمية.

فالقوة باعتبارها مفهوم اجتماعى، لا يمكن لها أن تمارس إلا من خلال علاقات اجتماعية، كما أن ممارستها بالضرورة تتم داخل نسق من هذه العلاقات. من هنا يظهر مفهوم بناء القوة الذى يشير إلى العلاقات النظامية التى تتشكل فيها القوة.

فى الأنظمة السياسية التقليدية نجد أن علاقات القوة وجدت بين أطراف غير متكافئة فى الحصول على هذه الإمكانيات، فى حين نجدتها فى المجتمع الجماهيرى واضحة المعالم. فالقرار فى المؤتمر الشعبى الأساسى لا يتخذ نيابة عنه، بل المؤتمر نفسه يتخذ هذا القرار، وهو نفسه الذى نجده قد اختار لجنة شعبية لتنفيذ هذا القرار.

لأنه إذا فشلت هذه اللجنة في تنفيذ هذا القرار، فهو الذى يمتلك حق تغييرها أو لومها. هذا مع العلم أن هذا المؤتمر قد أعطى للجنة التنفيذية الحق فى المشاركة لصياغة هذا القرار قبل صدوره، كما أنه أعطى لها الحق فى أن تعترض عليه لسبب أو لآخر ولكن قبل صدوره. ففى معظم المجتمعات إن لم يكن كلها، تظهر القيم والمعتقدات والأنساق الثقافية التى ترغم وتوجه علاقات القوة فيه، وهى التى تحدد وظائف القوة وتجعل لها صفة الاستمرار والشرعية، لأن بناء القوة فى المجتمعات المختلفة يعدّ جزءاً من مكونات بنيانها الاجتماعى.

إن تحقيق جل الأهداف الخاصة بالمجتمع، وتنظيماته المختلفة، يتطلب تطبيقها بالقوة، وحتى لو كان القائمون بالفعل على درجة كافية من الالتزام والمعرفة. من هنا نجد أن مفهوم القوة لم يعد ينظر إليه كظاهرة اجتماعية فقط، بل إنها أصبحت تمثل جانباً مهماً وأساسياً للحياة الاجتماعية. فأصحاب القوة فى المجتمعات التقليدية يريدون أن تبقى حقيقة القوة وممارستها ومصادرها خافية على الناس، وذلك من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية أو الفئوية، إلا أن هذا المنظار أصبح لامعنى له فى ظل النظام الجماهيرى الذى جعلها حقاً مكتسباً لكل الناس، وبيّن طرق ممارستها ومصادرها وهذا جلى وواضح، فالسلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

على أية حال، وكما أوضحت سابقاً، فإننا نجد أن علم الاجتماع السياسى يركز على مفهوم القوة وممارستها الاجتماعية، أكثر من ذلك نجد أن فكرة القوة تمثل أحد الموضوعات المهمة التى يبحثها علم الاجتماع السياسى. إضافة إلى أن القوة تمثل محوراً مشتركاً بين كل الموضوعات التى يجدها علم الاجتماع السياسى مادة له.

من هنا كان لابد لنا من تناول القوة باعتبارها مفهوماً متسعاً يحتوى على مفاهيم أخرى لصيقة به، ولا يمكن فهم القوة بمعزل عنها، وهذه المفاهيم هى: النفوذ، والإقناع، والتأثير، والسلطة، والقسر. فالإقناع يعدّ من أدنى مستويات استخدام القوة، وهو محاولة إقناع الآخرين بأن ينحوا على النحو الذى يحدده القائم بدور المقنع. وتعتمد هذه العملية على قوة حجة وقدرة القائم بالعملية على استخدام اللغة والتأثير الشخصى والمنطقى للموضوع المطروح. وهذه العملية - أى الإقناع - عملية قائمة على أساس من الحرية فى الإقناع للطرف الموجه إليه هذه العملية، أى أنها لا تتصف بالالتزام.

أما التأثير فإنه يشير إلى القدرة على الإقناع وتجنب استخدام أى شكل من أشكال القهر أو العنف.

من هنا نجد أن التأثير ينتج عنه قبول طوعى وحر، بعكس القوة التى ينتج عنها خضوع قهرى.

أما السلطة فهى قوة نظامية وشرعية فى مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع، وترجع أهمية السلطة إلى أنها توجه سلوك الأفراد بصورة محدودة لإنجاز الأهداف العامة. ويتحقق ذلك من خلال بعض الميكانيزمات، مثل: التبادل، والمصالح المشتركة، والتضامن، والقوة. ومن الدراسات المبكرة للسلطة فى علم الاجتماع دراسة «ماكس فيبر»، التى حاول فيها أن يحدد مصادر شرعيتها، وانتهى إلى أنها قد تكون مستمدة من القانون أو التقاليد أو الإلهام⁽¹⁾. على أن القوة قد تمارس فى بعض الأحيان - إن لم يكن كلها - بغض النظر عن وجود السلطة.

أما القسر فإنه يشير إلى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب، أى أنه يعبر أو يمثل المظهر الخارجى لاستخدام القوة.

مفهوم القوة يعدّ واسع الاستعمال لدى رجال الاجتماع والسياسية والاقتصاد، كما أن تعدد مفاهيم القوة يعود بالدرجة الأولى إلى الاختلافات الفكرية حول نوع المجتمع الذى يعيشون فيه، ويعرّف «ماكس فيبر» القوة بأنها احتمال قيام شخص ما فى علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته على الرغم من مقاومة الآخرين، وبصرف النظر عن الأساس الذى يقوم عليه ذلك الاحتمال⁽²⁾. على أن القوة فى معناها الشمولى تعنى القدرة على فعل شئ والتأثير فيه، والقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل، لم يكن ليقوم به دون استخدام القوة.

فالقوة ليست مجرد علاقة بين الأفراد، بل والمؤسسات والمنظمات والهيئات الكبرى لها علاقتها الخاصة بها أيضاً، فهى تشمل: الحكومة، والجيش، والشرعية العامة والخاصة، إضافة إلى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، كل ذلك :

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق ذكره، ص32.

2- بوتومور، الصفة والمجتمع، مرجع سابق ذكره، ص72.

القوة ويمتلك مصادرها. وهذا ما يؤكد - «تالكوت بارسونز» فى وصفه للعلاقة بين المجتمع ككل وأجزائه المكونة له، أى دراسة القوة فى سياقها البنائى.

«جون يروى»⁽¹⁾ مَيِّز بين ثلاثة أنماط للقوة، هذه الأنماط هى القوة الاقتصادية التى اعتمدت على الموارد المادية، والقوة السياسية التى اعتمدت على السيطرة على مراكز ومصادر القوة، والقوة الثقافية التى اعتمدت على التحكم فى المصادر التى تخلق وتفسر وتنقل المعايير الاجتماعية.

من هنا يجب علينا دراسة القوة من وجهات النظر هذه، فالاتجاه الأول الذى يرى أن القوة الاقتصادية هى المستندة على الموارد المادية، يرى أن القوة تكمن فى تملك زمام الأمور المادية، وهى تحتوى على وسائل وطرق الإنتاج، وهذا الاتجاه نجده واضحاً لدى الماركسيين، الذين عدّوا القوى هى القوة الاجتماعية على العموم والسياسية، وعلى هذا الرأى فإن الفئة المسيطرة على أساليب وأدوات الإنتاج ينبغى أن تستخدم سيطرتها فى الاستحواذ على القوة السياسية والاجتماعية فى مؤسسات المجتمع المختلفة لتضمن أن تكون قراراتها ملزمة بالتنفيذ.

وهذا ما ترفضه النظرية الجماهيرية بشدة، فأتت بذلك البناء المتناسق لحل المشكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الذى يضمن عدم سيطرة أية فئة على أخرى وعدم ترك المجال أمام أية فئة للاستحواذ على السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الاتجاه الثانى، فهو الذى يربط القوة بما يتبوأه الفرد من مناصب، فكلما كان للفرد منصب رئيسى فى المؤسسة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية كانت لديه القوة لفرض إرادته، وبقدر هشاشة هذا الاتجاه تأتى عدم مصداقيته فى غالب الأحيان، والمثال واضح على ذلك: ففى المؤسسة الأمريكية يقبل رئيسها بجملة من المحاذير سواء تلك الناتجة من وكالة الاستخبارات الأمريكية أو اللوى الصهيونى فى الولايات المتحدة. ففى الكثير من الأحيان نجد أن أصحاب المناصب العليا ماهم إلا أدوات لقوة أخرى غير منظورة. فالاتجاه الخاص بصنع القرار ومن يقوم بصياغته،

1- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسى، القاهرة، دار المعارف، ص 41..

يتطلب على أية حال تحديد المشكلات الهامة في المجتمع، ومن شارك ومن لم يشارك في اتخاذ القرار الذي يحدد البدائل عند التعامل مع أية مشكلة من مشاكل المجتمع، عن طريق من يمتلك السلطة داخل المجتمع.

في المجتمعات التقليدية يبدو هذا الأمر من شبه المستحيل لأن في الغالب القرارات المهمة تصدر من أشخاص وجماعات غير رسمية، لأجل ذلك فإن هذه المداخل أو الاتجاهات تعدّ إلى حد ما، غير ملائمة لاتخاذ القرار السياسى الصحيح، فالقرار السياسى الصحيح لا يمكن له أن يصدر إلا من الأفراد الطبيعيين أعضاء المؤتمرات الشعبية الأساسية في جلسة عادية أو استثنائية لمؤتمراتهم.

موضوع آخر يرتبط بدراستنا للقوة هو أشكال القوة، وقد تناولت الدراسات الاجتماعية أشكالاً محدودة و متميزة من القوة، بالإمكان تحديدها على النحو التالى:
القوة الجبرية، والسيطرة، والسلطة.

مصدر الاختلاف الأساسى بين أشكال هذه القوة، تكمن في طبيعة المصادر التى تستند إليها القوة فى ممارستها فى أى من هذه الحالات، فعند ممارسة القوة الجبرية يعتمد فى ممارستها على العقوبات أو المزايا المتوقعة. أما السيطرة فهى بالدرجة الأولى، مرتبطة ببناء التنظيمات والأنساق الاجتماعية، لأن أعضاء هذه التنظيمات، يعتمدون فى أداء وظائفها على أداءات الأجزاء التابعة لهم أو لوظائفهم. . . فعلاقات السيطرة على أية حال، لانجدها حكراً على شاغلى المناصب القيادية فقط، بل نجدها لدى الآخرين الذين هم أدنى باعتبار أن أداء المهمة يتوقف على أداء هؤلاء الآخرين لأعمالهم. أما فيما يخص الشكل الثالث، وهو السلطة فالقوة فيه تستند إلى نظم شرعية وقانونية واضحة.

المفكرون على اختلاف مدارسهم تناولوا بالبحث والنقاش الأساليب المتميزة للحصول على السلطة الشرعية كلٌّ حسب انتمائه، فالقوة السياسية فى أى مجتمع من المجتمعات تبرز من خلال السلطة والنفوذ، فالأولى تتحقق بفضل القانون. أما الأخرى فتتحقق بقدرة الشخص أو الجماعة على فرض الآراء على الآخرين. من هنا تبرز عدة تساؤلات، وهى من يملك، ومن يحكم، ومن يملك السلطة والثروة والسلاح؟

الأنظمة التقليدية على اختلاف أشكالها البراقة لم تستطع أن تقدم الإجابة الشافية عن السؤال المهم، وهو لماذا الاحتكار من قبل فئة أو مجموعة أو حزب أو طبقة أو قبيلة لمقدرات الشعب بأكمله؟ لماذا يصفون الشعوب بالجهل والغوغاءية، وفي الوقت نفسه، يعون تلك الحقيقة التي تقول: إن كل المقدرات التي يمتلكونها هي في الواقع من تلك الشعوب. إن هذه المغالطة لن تنتهي ما لم تصل كل شعوب العالم إلى ممارسة سلطتها وطبيعتها التي جبلت عليها، أداها في ذلك النظرية العالمية.

النظرية التعددية في دراسة بناء القوة:

ينظر أنصار الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع إلى بناء القوة باعتباره بناءً وظيفياً يمكن النسق الاجتماعي من تحقيق درجة عالية من الأداء والتوازن. بمعنى أنه وسيلة من الوسائل التي تمكن النسق من القيام بمهمته وتحقيق أهدافه التي بالدرجة الأولى تتعلق بتحقيق مصالح أفراد المجتمع. وهؤلاء في سعيهم نحو رؤية تعددية لبناء القوة في المجتمع عند فئة محددة. هنا نجد «بارسونز» عندما انتقد «ميلز» يشير إلى أن القوة شيء ينتشر في كل المجتمع، وهي مرتبطة بوظيفة تحقيق الهدف التي يقوم بتأديتها النسق السياسي. وإنها موزعة في المجتمع بشكل عام. الفرق بين فرد، أو بين جماعة وأخرى، يكمن بالدرجة الأولى في درجة القوة المملوكة وليس في نوع القوة، فعندما تتحول المجتمعات إلى الديمقراطية الشعبية المباشرة يقوم النسق السياسي بأداء مهمته على الوجه الأكمل، باعتبار أن سلطة اتخاذ القرار ستكون موزعة على القاعدة أي الجماهير وللكل الحق في المشاركة في اتخاذه، وبالتالي فإن القوة ستكون موزعة على الشعب كافة، ولا تتركز في أيدي جماعة معينة، وأنها تصبح وسيلة لتحقيق أهداف جماعية.

«بودان» في دراسته عن بناء القوة في مدينة نيوهافن توصل إلى النتائج التالية:

أولاً: القوة موزعة على جماعات متعددة، وهي أن كل فاعل يلعب أكثر من دور في وقت واحد، وأنه دائماً توجد علاقات متعددة بين جميع العناصر، بحيث تتفنى صفة الحياد بينها، فالقوة تتوزع في المجتمع بأكمله من القاعدة إلى القمة.

ثانياً: أن التغيرات البنائية في المجتمع جاءت نتيجة التوزيع التعددي للقوة.

ثالثاً: كلما زادت قدرة الفرد على التأثير فى القرارات السياسية زادت قوته، أى أن الفرد يستطيع أن يكون قوياً، عندما ينجح فى استخدام ما يمتلكه من تأثير فى عملية صنع القرار.

رابعاً: لأى جماعة من الجماعات ثقل فى مجال معين، فالجماعة أو الأفراد الذين يمارسون تأثيراً فى مجال معين، لا يستطيعون أن يماسوا ذات التأثير فى مجال آخر. على أية حال هذه النتائج تبدو كأنها طرح مقصود، الغرض الأساسى منه هو رفض ذلك الارتباط الذى يمكن أن يقوم بين بناء القوة، والبناء الاقتصادى الذى أوضحناه سابقاً.

لقد واجهت النظرية التعددية لبناء القوة العديد من الانتقادات، منها أن علماء السياسة لم يستطيعوا أن يفهموا الحقيقة بكل جوانبها عندما تناولوا وجهاً واحداً لبناء القوة، وهو المتعلق بالتأثير فى القرارات السياسية. فنجدهم لم يستطيعوا التفريق بين الأهمية النسبية لبعض القرارات دون الأخرى، ومدى علاقة ذلك بممارسة القوة فى المجتمع.

فالقوة على أية حال، لا تمارس فقط من خلال التأثير فى المسائل السياسية، ولكن لا بد لها من أن تشمل على كل جوانب الحياة الاجتماعية، إلا إذا عدت القرارات الخاصة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية قرارات سياسية.

ففى النظم التقليدية تهدف القوة إلى تشكيل رغبات وحاجات الأفراد لخدمة مصالح جماعة معينة على حساب مصالح الجماعات الأخرى، فى حين الصحيح هو أن تهدف إلى صياغة رغبات وحاجات الأفراد من وجهة نظر الجميع لكى يتم قياس مصالح كل أفراد المجتمع، وهذا بدوره لا يتأتى إلا إذا كانت القوة موزعة على جميع أفراد الشعب، وذلك بمشاركتهم فى اتخاذ القرار الذى يخص المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون للشعب كافة، وليس لجزء منه.

* * *

